

لماذا يجب الدفاع بقوة تامّة عن حق العودة؟

تحسين الحلبي

يذكر الجميع أنّ الأمم المتحدة اتخذت بأغلبية قراراً بنزع صفة العنصرية عن الصهيونية عام 1991 بعدما كان هذا القرار معمولاً به منذ تشرين الثاني 1975 إذ تمكنت «إسرائيل» ومعها حلفاؤها وأتباع حلفائها بعد انهيار ميزان القوى في الأمم المتحدة بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع دور دول عدم الانحياز التي كانت تدعم قضية نضال الشعب الفلسطيني من الحصول على أغلبية تلغي هذا القرار وتجعل الصهيونية حركة غير عنصرية ولا تمارس التمييز العنصري. لكن هذا القرار لم يؤثر في استمرار فكاح الشعب الفلسطيني واستمرار دعم القوى العربية الداعمة للمقاومة في المجابهة ضد الصهيونية ووليدتها «إسرائيل» على مختلف المستويات والميادين الرسمية والشعبية والدولية.

بالمقارنة مع إلغاء هذا القرار الذي نال موافقة أغلبية عام 1975، ثم إبعاده عام 1991 بأغلبية أخرى مضادة ومناقضة، لا يجب أن يفهم أحد أن قرار حق العودة رقم 194 الصادر في 11-12-1948 قد يتعرض لهذه النهاية الطالمة والمأسوية نفسها أو يمكن لأغلبية أن تلغيه. فهذا القرار الأكثر تعبيراً عن جوهر القضية الفلسطينية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بحسب ما جاء في نصه الرسمي، يفرض على كل لاجئ فلسطيني التمتع بهذا الحق على نحو شخصي وخيّرته بين العودة أو التعويض ولا يخول من يمثله من مسؤولين سياسيين في أي مرحلة ما بتقديم التنازل عن حقه في العودة بقرار سياسي، وهو قرار يشكل موقفاً شخصياً ووطنياً في الوقت نفسه، وليس شخصياً فحسب لأنه يفرض تقريراً لمصير الشعب كله وليس تقريراً فحسب، وهذا يعني تقرير مصيره الوطني. فعبارة تقرير المصير التي يتضمنها القرار بموجب نصه ترتبط بأرض وهوية وطنية وليس بتعويض مالي إذا قرر فرد فلسطيني عدم الرغبة في العودة فاستحق تعويضاً مالياً عن ممتلكاته، طالما أنه لن يعود إليها على سبيل المثال. ولذلك لا يرتبط تنفيذ هذا الحق برغبة المحتلين في الموافقة المسبقة على قبول الفلسطينيين الذين يحق لهم ممارسة هذا الحق كاملاً إذ يفرض على المحتلين قبول كل من يرغب في العودة بموجب نص القرار ومفعوله في التنفيذ. إن هذا القرار بالعودة أو الحصول على التعويض يعود فحسب إلى اختيار الفلسطينيين فحسب، والأمم المتحدة مطالبة بتنفيذ ما يخراره الفلسطينيون وليس بالحصول على موافقة حكومة الاحتلال. فحين فرضت الأمم المتحدة على حكومة الفصل العنصري التي تمثل احتلال الاستعماريين الأوروبيين لجنوب أفريقيا لم يوافق ممثلو حكومة الاحتلال العنصري على إيقاف إجراءات أنظمت الفصل العنصري مثلما ترفض حكومات الاحتلال الصهيوني العنصري تنفيذ قرار حق العودة حتى الآن. ولذلك لن يستطيع أي تصريح أو محاولة اللعب على هذا القرار بأي الأعباء أو عبارات إلغاء هذا الحق، علماً أن التخيير فيه بين العودة أو التعويض المالي هو مجرد إجراء مرتبط بالفرد وليس بالشعب الذي يتمتع بحق تقرير المصير، وثمة في الجانبين شمولية لا يمكن التغلب عليها على نحو يقبل المضمون أو النتيجة. ولذلك يصبح طبعياً أن يطالب «المحامون» عن هذا الشعب، سياسيين كانوا أو موظفين، بالدفاع عن تنفيذ هذا الحق كاملاً وغير منقوص بكامل أبعاده ومقتضياته، فهو جوهر القضية في منبر دولي مثل الأمم المتحدة التي يقولون إنهم يريدون العودة الكاملة فيها للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني!

سيراً زار الرؤساء الثلاثة

أطلع قائد القوات الدولية العاملة في الجنوب يابولو سيراً الرؤساء الثلاثة على عمل القوات الدولية والتنسيق بينها وبين الجيش لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ القرار 1701.

وأعلنت «اليونيفيل» في بيان أمس أنّ سيراً زار رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة تمام سلام، موضحة أنّ «المناقشات خلال اللقاءات تركزت على الوضع في منطقة عمليات اليونيفيل في جنوب لبنان والقضايا المتصلة بتنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1701».

ونقل سيراً عن الرؤساء الثلاثة «تقديرهم الكبير للعمل الهام الذي تقوم به اليونيفيل بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة اللبنانية، ولا سيما في سياق التحديات الأمنية الهائلة التي تواجه المنطقة برمتها».

وقال: «نقلت لهم تقديري الخاص للقوات المسلحة اللبنانية لتناحية الطريقة التي اضطلعت فيها بالمسؤوليات الأمنية الهائلة من دون أن تتوانى عن أداء دورها كشريك استراتيجي لليونيفيل في تنفيذ ولايتها بموجب القرار 1701». ووفق البيان أكد قائد قوات اليونيفيل التزامها بدورها في «الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق والعمل من أجل السلام والاستقرار في جنوب لبنان».

المعادلة الداخلية تحاصر الاستحقاق الرئاسي... ولا مرشح وفاقياً قريباً واشنطن والغرب للبنانيين: «قلعوا شوكمم بأيديكم... تكفيننا همومنا... وعليكم تفادي ضرب الاستقرار»

محمد ابراهيم

ما هو الموقف الداخلي والخارجي من الاستحقاق الرئاسي؟ وهل ثمة أمل في انتخاب الرئيس الجديد قبل 25 أيار؟

قبل أسبوعين من انتهاء المهلة الدستورية، تبدو الآمال ضعيفة جداً، إن لم تكن معدومة، في انتخاب رئيس للجمهورية، لأسباب تتصل بالعوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم في هذا الاستحقاق.

وفقاً للمعلومات المتوافرة حول آخر نتائج المشاورات والمداولات الجارية على الصعيد الداخلي، فإن الصعوبات التي حالت دون انتخاب الرئيس ما زالت على حالها، وهذا يعطي انطباعاً بأنّ دون التحرك الأخير الذي تقوم به بكركي للإيجاز الاستحقاق الرئاسي في أوانه الدستوري عقبات كثيرة، بدءاً بالاشتباك المستمر بين الأطراف المسيحية، وانتهاء بعدم نضوج أي صيغة توافقية على مستوى المشهد الوطني العام.

تضيف المعلومات أن البطريرك الراعي يستخدم «الخرطوشة الأخيرة» في الضغط على القيادات المسيحية لانتخاب الرئيس قبل 25 أيار، وتفاذي الوقوع في الشغور الرئاسي، لكنه لم ينجح حتى الآن في تغيير مواقفهم، علماً أنه لم يطرح عليهم أي اسم توافقي جدي يمكن أن يكون

مجلس الوزراء أقرّ سلة تعيينات إدارية

سليمان: سأطعن جزئياً بقانون الإجراءات المتحاورون اتفقوا على استكمال الطائف

أعلن رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان أنه وقع القوانين التي أجيحت من المجلس النيابي، مشيراً إلى أنّ قانون الإجراءات يتضمّن نقاطاً عدة قد تحتاج إلى مراجعة قانونية ودستورية، لذلك لم يوقع عليه وهو سينشر بحسب الدستور، وسيقدم مراجعة طعن في شأنه ربما تكون جزئية ومتعلقة ببعض الفقرات التي لا تؤمن المساواة بين المواطنين وتلتزم المبادئ القانونية».

ولفت سليمان إلى أنّ أهم ما توافقت عليه المتحاورون هو استكمال تطبيق اتفاق الطائف، والمحافظة على المناصفة ضمن قواعد انتخابية تبعد الطوائف وليس الطوائف، والموضوع متروك لمجلس الوزراء والنواب».

مواقف الرئيس سليمان جاءت خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت عصر أمس في قصر بعبدا.

جريح

وبعد الجلسة تحدث وزير الإعلام رمزي جريح للصحافيين فقال: «إنّ رئيس الجمهورية أشار إلى جلسة الحوار التي عقدت في الخامس من الشهر الجاري، والتي لم يتمّ خلالها تناول الاستراتيجية الدفاعية لأنّ مكونات أساسية لم تكن موجودة، ولكن تمّ التطرق إلى مواضيع عامة مع الإشارة إلى متابعة موضوع الاستراتيجية الدفاعية في الجلسات المقبلة لهيئة الحوار، وما جرى التركيز عليه ومناقشته هو الاستحقاق الرئاسي واستحقاق الانتخابات النيابية، وضرورة إجرائهما في مواعيدهما،



مجلس الوزراء مجتمعاً في بعبدا (تموز)

والجميع بالتأكيد موافقون على هذا الطرح».

كما أشار سليمان إلى «أننا مقبولون على موسم الاضطراب ونتمنى أن يكون الموسم مزدهراً، وهذا يستوجب طمأننة للسياح سواء كانوا عرباً أم أجانب في كلّ المجالات بتصريحات السياسيين والنبرة الهانئة في الإعلام وموضوع الأمن وسائر الأمور التي تساهم في إشاعة أجواء الطمأنينة».

ثمّ تحدث رئيس الحكومة تمام سلام فأشار إلى «أنّ الأجواء في البلد وعلى مختلف المستويات مرتاحة، وهناك شعور بالأمن والاستقرار، لذلك تحركت المطالب في كل منبر وساحة، والجوّ يساعده المطالبين على تحقيق بعض مطالبهم».

أضاف: «إنّ الأجواء التي تآمنت في موضوع انتخاب رئيس الجمهورية هي أيضاً جيدة»، مشيراً إلى «أنّ مجلس الوزراء حقق الكثير، ونوّه بنشاط جميع الوزراء، وقد ترك ذلك أثراً إيجابياً».

المقرّرات

ولفت جريح إلى أنّ مجلس الوزراء انتقل إلى البحث في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال واتخذ بشأنها القرارات المناسبة وأهمها:

1- الموافقة على مشروع قانون يرمي للإجازة للحكومة زيادة مساهمة لبنان في صندوق النقد العربي.

2- الموافقة على التمويل اللازم من أجل استكمال الصرف الصحي لقرى وبلدات الشوف الأعلى والشوف

البدليل المحتمل. وتقول مصادر مطلعة إن بكركي تحاذر الإقدام على مثل هذه الخطوة راهناً، وتكتفي بإطلاق التحذيرات المتتالية من الوقوع في الشغور الرئاسي، علماً أنّ هذا الأسلوب اعتمدته سابقاً ولم يحقق تقدماً.

أما على صعيد المشهد العام، فإن أي محاولة جديّة في طرح اسم مرشح وفاقية لم تحصل حتى الآن، ذلك أنّ سمير جعجع يقطع الطريق بترشحه على مثل هذه الخطوة، كما أنّ العماد عون لا يحدّد الخوض في موضوع كذا، معتبراً أنّ الكلام عن مرشح توافقي حيادي هو إضعاف لمركز الرئاسة وافتتاح على حق المسيحيين في إيصال رجل قوي إلى بعيداً.

تقول المصادر المطلعة إن الساعين إلى تحسين فرص انتخاب الرئيس الجديد في أقرب وقت، وفي مقدمهم الرئيس بري، لم يبدوا إلى الآن إلى طرح اسم مرشح وفاقية خلال المشاورات الجارية، ويكتفي رئيس المجلس بالتأكيد على أمور عديدة أبرزها:

1. إن العامل الخارجي اليوم أقل تأثيراً في الاستحقاق الرئاسي اللبناني من المرات السابقة، والواقع الذي تشهده يجعلنا نركز على «البننة» الاستحقاق.

2. إن المعادلة الحسابية في المجلس النيابي في ظل الانقسام وتوزع القوى، تفرض الخروج من حالة المراوحة إلى حالة تؤمن توافقا على مرشح يضمن الحصول على غالبية مريحة.

دعا إلى إيجاد حل سريع لأزمة النزوح

حكيم: حجم الدعم الدولي للبنان ما زال أدنى بكثير من حجم العبء

المجتمعات اللبنانية المستضيفة لخلق فرص تؤمن التنمية المستدامة».

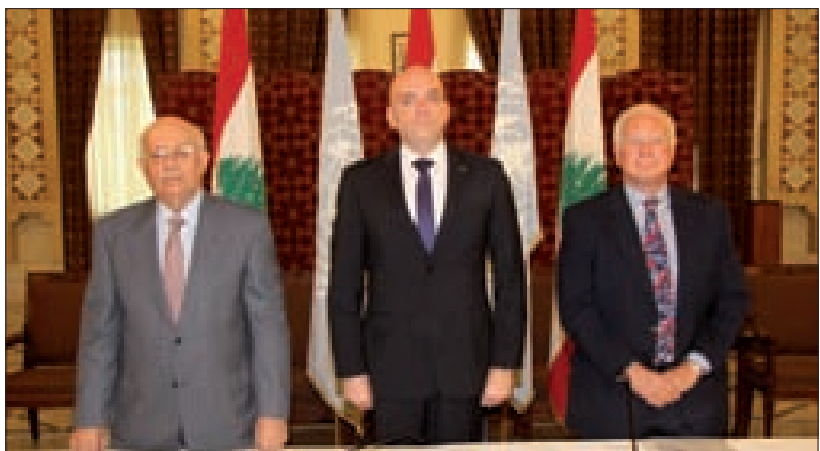
درباس

بدوره، توجه وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس إلى المجتمع الدولي بالقول: «نحن بحاجة إلى مساعدتكم في العمل، ونقول كفى لهذه الجزرة لأن لبنان يتنقّل كل دقيقة نتائج الحرب الدائرة في سورية، وإننا نعالج الآثار لا السبب، وندعو الدول الكبرى إلى استصدار قانون عن مجلس الأمن لوقف هذه الحرب».

ماونتتن

من جهته، رأى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان روس ماونتتن أنّ «هناك أزمة النزوح السوري إلى لبنان لا تبدو قريبة حتى اللحظة»، مشيراً إلى أنّ «العالم لا يتوقع أن يستمر صمود لبنان إلى الأبد». وقال: «إنّ المجتمع الدولي يجب أن يقف إلى جانب لبنان في هذا الوقت حيث الحاجة ملحة، وعلينا إيجاد وسائل جديدة لمساعدته في هذا الحمل الثقيل وذلك لا يكون فقط بتقديم المساعدات المادية والإنسانية للاجئين، بل يشمل مساعدة سكان البقاع وعكار وجبل لبنان وغيرها من المناطق التي ترزح تحت ثقل النزوح».

وأضاف: «إنها وظيفية هذا الصندوق الذي سيكون الأداة الريفية لمساعدة لبنان، على مسعد دعم البلديات، والحفاظ على البيئة، وخلق فرص العمل وتقوية المؤسسات، ونحن نحض المجتمع الدولي على دعم هذا الصندوق لتمكين لبنان من مواجهة تداعيات الأزمة السورية».



درباس وحكيم وماونتتن خلال المؤتمر (تموز)

حوار

ثم سئل جريح عن التعيينات في تفرّج لبنان، فأجاب: ليس لدي مشروع جاهز لأقدمه إلى مجلس الوزراء، ولكن أعتقد أنه يجب أن يتمّ تعيين مجلس إدارة جديد للتفريغ، على اعتبار أنه تمّ تعيين رئيس مجلس إدارة موقت من قبل القضاء بسبب عدم إمكانية انعقاد مجلس الوزراء، في ظل حكومة تصريف الأعمال السابقة، والآن من الممكن التفكير في الموضوع.

سليمان وسلام

وسبق الجلسة لقاء بين رئيسي الجمهورية والحكومة جرى خلاله عرض الأوضاع العامة.

نشاطات سياسية



فرنجية وتريسي شمعون في بنشعي (حسن ابراهيم)



بري مجتمعاً إلى ركن آبادي والوفد في عين التينة



سليمان ووفد رابطة النواب السابقين

الدولي 1701 والخروقات الإسرائيلية المستمرة، مع الرؤساء الثلاثة وأطلعهم على عمل القوات الدولية.

تلقى رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب العماد ميشال عون في دارته في الرابية السفير الدانماركي في لبنان رولف هولمبو، في حضور مسؤول العلاقات الدبلوماسية في «التيار الوطني الحر» ميشال دي شادرفيان.

الأحرار ترابسي شمعون في بنشعي، ويحث معها في الاستحقاقات الرأسمية، لا سيما استحقاق رئاسة الجمهورية. وقد أكدت شمعون على «التطابق في وجهات النظر في كافة الأمور المطروحة».

بحث قائد القوات الدولية العاملة في الجنوب يابولو سيراً الأوضاع في الجنوب والتنسيق القائم بين اليونيفيل والجيش اللبناني في مجال تطبيق القرار

كريستوفارو والسفير الإيطالي جوسيب مورابيتو، وتناول الحديث التطورات والعلاقات الثنائية والتعاون البرلماني بين البلدين.

كما استقبل سفير الدانمارك رولف هاي بيريرا هولمبو وعرض معه العلاقات الثنائية.

استقبل رئيس تيار المرشد النائب سليمان فرنجة رئيسة حزب الديمقراطيين

نال جائزة «فيليب موري» في الجراحة التنظيرية.

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري الأوضاع العامة في لبنان والتطورات الإقليمية والدولية مع السفير الإيراني غضنفر ركن آبادي.

وكان بري التقى وفد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي برئاسة نائب رئيسها جيبسي دي

استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وفداً من رابطة النواب السابقين ضمّ ميشال معلولي، جاك جودريان، ناصر نصر الله وأحمد عجمي، وعرض معه قضايا الساعة والشؤون المطروحة على بساط البحث راهناً، وما ينص عليه اتفاق الطائف بهذا الخصوص.

زار بعبدا الدكتور بشير الياس الذي

